

دراسة اقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة الغربية والمنوفية

محمود السيد محمود السيد^(١) - ثناء النوبي احمد سليم^(٢) - ولاء عثمان عبد الفتاح^(٣)

يسرا خالد وليد^(٤)

(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس. (٣) قسم العلوم الزراعية البيئية، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٤) قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

تعد أراضي الدلتا من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وأفضل أنواع الأراضي الزراعية ، وخاصة دلتا النيل في مصر مما يجعل التعدي عليها من أخطر الظواهر التي تتعرض لها هذه الأراضي، وتتمثل مشكلة البحث في استمرار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء وتحويلها من الاستخدام الزراعي الى استخدامات أخرى غير زراعية بالرغم من وجود تشريع زراعي يجرمها والذي لا يخضع حاليا للتعدي على الأراضي الزراعية مما يهدد بتوسيع الفجوة الغذائية والعجز، لتلبية الاحتياجات الغذائية للمستهلك المصري الآن وفي المستقبل، ومع تزايد التعدي على الأراضي الزراعية ظهرت موجة التحذيرات حول التوازن الطبيعي الذي بدأ يظهر اختلاله للعيان الأمر الذي دعا الى ضرورة مواجهة هذه المشكلة حيث عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقات المحلية والدولية من أجل ضمان حمايتها وتحقيق التوازن البيئي، لذا فإن الحفاظ عليها هو قضية مهمة للغاية ، لذا هدف البحث إلى إجراء تحليل اقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية ودراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية ودراسة أهم صفات التعدي على الأراضي الزراعية وأهم صور التعدي على الأراضي الزراعية، ودراسة الوضع الراهن للتعديات والإزالات على الأراضي الزراعية والتعرف على الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية وتحديد أسباب ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الأراضي الزراعية بمحافظة الغربية والمنوفية وعرض بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في حماية الأراضي الزراعية ، والحفاظ عليها وتقليل ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المبحوثين بلغ قوامها مائة مبحوث من محافظتي الغربية والمنوفية على الترتيب ، وقد تم جمع البيانات من خلال الإستبيان بالمقابلة الشخصية وكانت النتائج على النحو التالي : تساوى التعدي على الأراضي الزراعية لمحافظة الغربية ومحافظة المنوفية، وأن الفئة العمرية المرتفعة في محافظة الغربية أقل في حالات التعدي على الأراضي الزراعية عن نظيرتها في محافظة المنوفية، ومن أكثر العوامل التي أثرت على التعدي كانت زيادة عدد السكان وعدم وجود مساكن جديدة، عدم توفير ظهير صحراوي للتوسع في المساكن، فئة الحيازات الصغيرة للاراضي، تعدد الجهات المشرفة على حماية الاراضي الزراعية، عدم تطبيق قانون تنظيم المباني بالريف، ضعف وعدم احترام القوانين التي تمنع اوتحد من البناء على الاراضي الزراعية، انخفاض العائد من العمل الزراعي، ارتفاع ضريبة الاطيان الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التعدي على الأراضي الزراعية، التشريعات والقوانين، الآثار الاجتماعية والاقتصادية، جودة الحياة الريفية

المقدمة

دراسة الظواهر السلبية التي تتعرض لها هذه الأراضي المتعدي عليها وجعلها موضع اهتمام لما لها من آثار واضحة على البيئة والتوازن البيولوجي في الأراضي الزراعية والحفاظ على مستوى الإنتاج المحلي للسلع الاستراتيجية التي تؤثر على الأمن الغذائي لمصر، حيث إن تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة اقتصادياً في الحفاظ على الثروة الزراعية الكامنة في الأراضي الزراعية في خصوبة تلك الأراضي وعدم التدهور النوعي لها وتوازنها البيولوجي والمجتمعات الريفية هي الداعم الرئيسي لها. و المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء لكل من الحضر

والريف ، ويسكنها حوالي ٦٠٪ من إجمالي السكان في مصر، وبالرغم من التشريعات التي وضعت للحد من التعدي على الأرض الزراعية إلا أن حملات التجريف والتبوير والبناء عليها لازالت قائمة ، الأمر الذي أدى الى دراسة هذه الظاهرة للوقوف على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمتعدي بالبناء على الأرض الزراعية، ومع هذا نجد أن إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية من نحو (48.8٪)، (51٪) للقمح والذرة الشامية عام ٢٠٠٥ على التوالي الى نحو (80.8٪)، (91.9٪) للقمح والذرة الشامية عام ٢٠٣٠ على التوالي وفي الوقت الذي تعاني فيه الأراضي الزراعية والتي تعد أحد أهم الموارد الاقتصادية الزراعية في توفير الغذاء (وزارة الزراعة، ٢٠٢٠)، والبيئة كما عرفها قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت،

وقد أشار (Georgeson ,et al,2017:1-2) الى أن سياسات الاقتصاد الأخضر تحذر من التعدي على الموارد البيئية من خلال تدابير القيادة لهذا النوع من الاقتصاد، والتصدي لأي تأثيرات سلبية قد تسبب أضرار لعناصر وأنظمة البيئة والطبيعة ، فإن تلك التأثيرات تمثل مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية تهدد الأجيال القادمة الأمر الذي جعل العالم يتجه نحو الاقتصاد الأخضر لضمان مبدأ الاستدامة لعناصر ومكونات البيئة ومواردها.، وقد أوضح (Hardin ,2009:2) بأن البيئة بعواملها المادية مثل الأرض، والمناخ هي صاحبة التأثير الأكبر في تحديد أنماط الثقافة البشرية والتنمية المجتمعية

تشريعات التعدي على الأراضي الزراعية:

**** وفقا للقرار الوزاري رقم ١١٦٨ لسنة ١٩٩٢، في شأن قواعد تحديد الحالات التي تقضى تجريف الأرض الزراعية لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها:**

تحرر محاضر للمخالفين طبقا للمادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من قانون الزراعة ولأحكام هذا القرار، ويجب أن يتضمن المحضر، الإشارة الى قيام المخالف بإجراء تجريف أو نقل أترية زراعية في غير الحالات التي تقتضيها أغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين المشار إليهما من قانون الزراعة وأحكام هذا القرار، وتتخذ الإجراءات اللازمة لوقف الأعمال المخالفة وإعادة الحال الى ما كان عليه بالطريقة الإدارية على نفقة المخالف وفي حال إجراء تجريف بالمخالفة لتقرير اللجنة المنصوص عليها في هذا القرار أو للضوابط الواردة به يرفق بالمحضر صورة من هذا التقرير المعتمد.

**** وفقا للقرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٥.**

بشأن استصدار قرار لمواجهة التعديات على الأرض الزراعية في مرحلة الشروع أو أي أعمال من شأنها تغيير طبيعة الأرض الزراعية مادة (١) توقف التعديات على الأرض الزراعية وما في حكمها وإزالة الأسباب بإعادة الحال كما كانت عليه قبل التعدي بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف مع ضبط الآلات ومواد البناء المستخدمة والتحفظ عليها بالوحدة المحلية مادة (٢) يتم تنفيذ نص المادة ١ بمعرفة اللجان المشكلة لمواجهة التعديات على الأرض الزراعية على مستوى القرية والوحدة المحلية والمركز وبمعاونة الأجهزة الأمنية المختصة. مادة (٣) - يتولى فرع الهيئة العامة لجهاز تنفيذ مشروعات تحسين الأراضي بالغربية تدبير الآلات اللازمة لمرافقة لجان مواجهة التعديات وفي حالة تعذر الجهاز من تدبير المعدات يتولى السيد رئيس المركز والمدينة

بصفته رئيساً للجنة مواجهة التحديات بدائرة المركز والمدينة تدبير المعدات اللازمة لمرافقة اللجان عن طريق التأجير.

**** وفقاً للقرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠٠٦.** بتفويض المحافظين في بعض الاختصاصات المخولة لسيادته في المواد من ١٥٤ حتى ١٥٧ من القانون المشار إليه.

**** وفقاً للقرار رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٣-١٠-٢٠٠٤ محافظة الغربية:** بشأن تفعيل قرار المحافظة رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠٠٤ بوقف التعديت على الأرض الزراعية وإعادة الحال الى ما كانت عليه **مادة (١)** تعدل المادة الثانية والثالثة والرابعة من قرار المحافظة رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٠٠٤ والمشار إليه بحيث يقتصر تحصيل التكاليف المقررة وتوقيع الحجز الإداري على الوحدات المحلية فقط دون الإدارات الزراعية.

مشكلة الدراسة

وتتمثل مشكلة الدراسة في استمرار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء وتحويلها من الاستخدام الزراعي الى استخدامات أخرى غير زراعية بالرغم من وجود تشريع زراعي يجرمها والذي لا يخضع حالياً للمتعدّي على الأراضي الزراعية مما يهدد بتوسيع الفجوة الغذائية والعجز، لتلبية الاحتياجات الغذائية للمستهلك المصري الآن وفي المستقبل واستخدمت الطريقة البحثية بالدراسة أسلوب التحليل الوصفي والكمي بالإضافة إلى استخدام بعض الأدوات الإحصائية البسيطة وتحليل الاتجاه العام.

اهداف الدراسة

لذا هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل اقتصادي للتعديت على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية ودراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة الغربية والمنوفية ودراسة أهم صفات المتعدّي على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية وأهم صور التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية وتحديد أسباب ودوافع التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية وعرض بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في حماية الأراضي الزراعية ، والحفاظ عليها وتقليل ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية.

فروض البحث

الفرض النظري: توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كمتغير تابع.

الفرض الإحصائي: لا توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كمتغير تابع.

طرق القياس: استخدمت التكرارات والنسب المئوية وفقاً لطبيعة المتغيرات المدروسة إضافة الى المقاييس والبيانات الخام

الدراسات السابقة

(١) **بينت دراسة (سليمان، ٢٠٠٥):** بعنوان ضرورة تفعيل حماية الرقعة الزراعية في مصر (دراسة تطبيقية على محافظة الغربية) نظرا لزيادة السكان في مصر وتشابك مصالحهم معا على البيئة الزراعية من تغيير لتدخل الإنسان فيها لكي يحقق رغباته وطموحاته كان لابد من تدخل المشرع بسن القوانين في تنظيم العلاقة بين الإنسان وبين جنسه وبين بيئته للحد من تدخله فيها بشكل يسيء استخدامها وعلى الأخص البيئة الزراعية حيث الرقعة الزراعية محدودة في مصر ورغم ذلك تتعرض حاليا للإستنزاف والتدمير.

وتوصلت الى أن الفراغ الأمني ، من أهم وأقوى الأسباب التي أدت الى زيادة التعدي على الأرض الزراعية حيث ازدادت التعديات على الأرض الزراعية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والإنفلات الأمني الذي تم في هذه الفترة أدى الى عدم خوف الناس من القانون وبالتالي قاموا بالتعدي على الأرض الزراعية .

(٢) **بينت دراسة (عبد المحسن ، ٢٠١٢):** بعنوان " التعديات على الأرض الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر " حيث جاء أهم أهداف الدراسة الي ضرورة تقييم أثر التعدي على الأراضي الزراعية ويتم تحقيق الهدف الرئيسي لذلك من خلال الوسائل التالية: التعرف على التعدي الكمي والتدهور النوعي في الأراضي الزراعية في مصر، دراسة أسباب التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء في مصر، دراسة الآثار المترتبة على التعدي الكمي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر، التعرف على دور قرى الظهير الصحراوي في الحد من التعدي على الأراضي الزراعية.

وتوصلت الى ان اهم اسباب التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء في مصر تتمثل في كل من زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الأراضي الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الأراضي الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى أنشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المباني المخالفة على الأراضي الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المباني السكنية في المناطق الريفية.

(٣) **بينت دراسة (عبد الرحمن والأمين، ٢٠١٣):** بعنوان التعدي على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة الشرقية)

أن أخطر ما يواجه القطاع الزراعي المصري في السنوات الأخيرة هي ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، لما تعانيه الدولة من فجوة غذائية ومحدودية الأرض الزراعية، وترجع أسباب التعدي إلى الانفجار السكاني وارتفاع القيمة الإيجارية بالمدن وعدم توافر معظم الخدمات الأساسية بالقرية وارتفاع أسعار أراضي البناء وارتفاع قيمة الأراضي الزراعية المبنى عليها عن مثيلاتها وعدم تنفيذ التشريعات والقوانين وعدم وجود عقوبات فورية رادعة وانتشار الرشاوى مما يحمل المواطنين أعباء تضعف من قدرتهم المالية وتجبرهم على البناء على الأراضي الزراعية، وتمثلت الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة الغربية قدرت الكمية المفقودة من إنتاج القمح بحوالى ٤٦,٥ ألف أردب، تبلغ قيمتها حوالى ١٧,٧ مليون جنيه، والكمية المفقودة من الذرة بحوالى ٦٦ ألف أردب، تبلغ قيمتها حوالى ١٨ مليون جنيه، بينما بلغت ٨٣ ألف أردب من الأرز بقيمة ١٨ مليون جنيه وتمثلت الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية في ج.م.ع وبلغت الكمية المفقودة من إنتاج محصول القمح بحوالى ٥٩٦ ألف أردب، تبلغ قيمتها حوالى ٢٢٦ مليون جنيه، وتبين أن فرص العمل المفقودة بلغت

حوالي ٥٦,٦ مليون جنيه من محصول القطن، يليه محصول الذرة بحوالي ٤٣٩ ١٨ مليون جنيه، ثم محصول الأرز بقيمة حوالي ٣٣,٥ مليون جنيه .

وتوصلت الى ضرورة :

١- فرض رسوم مالية تقدر وفقا لمكان وموقع التعدي وللسر السائد بالمنطقة أو القرية، على ألا يقل عن ٢٠٠ جنيه ولا يزيد عن ٥٠٠ جنيه للمتر، مما يوفر للدولة موارد مالية تقدر بحوالي ٣٠ إلى ٧٥ مليار جنيه.
٢- توصيل كافة المرافق من مياه وإنارة وخلافه بناء على مخالصة نهائية معتمدة من مديرية الزراعة بالمحافظة الكائن بها بعد تقديم الإيصالات الدالة على السداد.

٣- إدارة الموارد المالية من خلال لجنة متخصصة في استصلاح واستزراع الأراضي هدفها زيادة الرقعة الزراعية
٤- النظر في القوانين السابقة للمباني داخل الحيز العمراني وتبسيط الإجراءات الحكومية .

(٤) **بينت دراسة (عرام وآخرون، ٢٠١٣)** بعنوان دراسة اقتصادية للأمن الغذائي المصري في ضوء التحديات على اهم الموارد الزراعية في مصر (دراسة حالة بمحافظة الشرقية والقليوبية) أن مصر تتعرض منذ الأحداث السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى انتشار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والتي سيكون لها تأثيرا سلبيا على الاكتفاء الذاتي خاصة من أهم محاصيل الحبوب الغذائية نظرا لأن المساحات المتعدي عليها من الأراضي القديمة المزروعة فعلا، حيث قدرت كمية الفاقد نتيجة التعديات على الأراضي الزراعية من المحاصيل موضع الدراسة وفقا لمتوسط إنتاجية الفدان بمحافظتي الغربية والمنوفية نحو (٤٢,٣٦، ٢٢,٦٥) ألف أردب للقمح على الترتيب، ونحو (٣٣,٣٣، ٣٧,٣٧) ألف أردب من الذرة الشامية، ونحو (٤,٣١، ٥,٥٨) ألف طن من الأرز في محافظتي عينة الدراسة .

وتوصلت الى ان انتشار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية سيكون لها تأثيرا سلبيا على الاكتفاء الذاتي خاصة من أهم محاصيل الحبوب الغذائية نظرا لأن المساحات المتعدي عليها تعد من الأراضي القديمة المزروعة فعلا.

(٥) **بينت دراسة (حميدة، حمزة، ٢٠١٥)**: بعنوان دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة دمياط للتعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة دمياط إلقاء الضوء على تطور ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية وتحديد حجم المساحات المستقطعة بمحافظة دمياط خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) تحديد الأهمية النسبية لتلك المساحات المتعدي عليها بمحافظة دمياط خلال فترة قبل الثورة مقارنة بفترة ما بعد الثورة، والتعرف على أسباب ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والآثار الاقتصادية لاستقطاع تلك الأراضي على كل من إجمالي الناتج الزراعي والعمل المزرعي والإنتاج الغذائي والميزان التجاري، واستخلاص بعض المقترحات عن كيفية علاج آثار تلك الظاهرة بإيجاد بعض الحلول لمواجهتها وتقليل أثارها في المستقبل وتمثلت مشكلة الدراسة في زيادة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية اتجاها متزايدا خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤) خاصة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعقب الانفلات الأمني وضعف السيطرة من قبل الدولة لذلك اقتطعت آلاف الأقدنة

من الأراضي الزراعية القديمة عالية الخصوبة في مصر بصفة عامة، محافظة دمياط موضع الدراسة بصفة خاصة من خلال استخدامها في المباني والأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وقد انعكس بالسلب على الناتج الزراعي القومي واللجوء إلى استيراد المحاصيل الرئيسية، علاوة على زيادة البطالة في الريف نتيجة لهجرة العمالة الزراعية من وإلى مهن أخرى، وأيضاً ارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تأثير إنتاج الغذاء وتراجع مؤشراتته وتقلص حجم الصادرات وزيادة العجز في الميزان التجاري.

وتوصلت إلى أن تعديل التشريعات والإجراءات التي تمنع التعدي على الأرض الزراعية لتتلاقى ما بها من ثغرات والعمل على فرض غرامة مالية رادعة على كل متر مربع يتم التعدي عليه من الأرض الزراعية .

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات

وتمت الدراسة على محافظتي المنوفية والغربية وذلك نظراً لتزايد عدد مخالفات البناء في المحافظتين مع زيادة عدد مراكز المحافظة وزيادة مساحة المراكز ، وتم اختيار مركز المحلة من مراكز محافظة الغربية ، وذلك لكونه يحتل المرتبة الأولى على مراكز المحافظة من حيث عدد حالات التعدي على الأرض الزراعية ، وعند حصر جميع حالات التعدي بكل قرية من قرى المركز بلغت ٧٦٢ حالة عام ٢٠٢٠، كما تم اختيار مركز أشمون من مراكز محافظة المنوفية كونه يحتل المرتبة الأولى في عدد حالات التعدي على الأرض الزراعية والتي بلغت عام ٢٠٢٠ نحو ما يقرب من ٧٠٠ حالة لكل قري المركز واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي بالإضافة إلى استخدام بعض الأدوات الإحصائية البسيطة وتحليل الاتجاه العام والنسب المئوية، كما اعتمدت الدراسة على بيانات عينة ميدانية من أصحاب الأراضي التي تم بيعها ، وأخرى ممن قاموا بشراء هذه الأراضي والتعدي عليها بإقامة مشروعات زراعية ومشروعات خدمية زراعية ومشروعات خدمية غير زراعية بمحافظة الغربية ومحافظة المنوفية.

عينة الدراسة

واعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية من خلال استمارة الاستبيان استعان الباحث بالبيانات الميدانية لعينة عشوائية والتي بلغت ١٠٠ مبحوثاً بالإضافة إلى بيانات عينة ميدانية من أصحاب الأراضي التي تم بيعها، وأخرى ممن قاموا بشراء هذه الأراضي والتعدي عليها بإقامة مشروعات زراعية ومشروعات خدمية زراعية ومشروعات خدمية غير زراعية بمحافظة الغربية خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

النتائج ومناقشتها

أولاً: أسباب التعدي على الأراضي الزراعية والحلول والمقترحات من وجهة نظر المهندسين الزراعيين بالجمعيات التعاونية الزراعية والقيادات الريفية والمحلية بمحافظة الغربية:

باستعراض جدول (١) يلاحظ أن زيادة عدد السكان وعدم وجود مساكن جديده تمثل نسبة (٩٠%) في محافظه الغربية في حين تمثل (٨٠%) في محافظه المنوفية ويبلغها قانون ١١٩ وعدم السماح بالتوسع الرأسي وعدم توفير ظهير صحراوي للتوسع في المساكن بنسبة (٨٠%) في محافظة الغربية بينما تمثل نسبة من (٦٠:٨٠%) في محافظة المنوفية، ثم عدم التوسع في الكردون بنسبة (٦٠%) في محافظة الغربية بينما تمثل نسبة (٩٠%) في

محافظة المنوفية كل هذا مما أدى الى زيادة التعدي على الأراضي الزراعية لمحافظة الغربية بنسبة (٧٧.٥%) متساوية مع محافظة المنوفية بنسبة (٧٧.٥%)، وهذا يتفق مع دراسة (سلمان، ٢٠٠٥)، في أن الفراغ الأمني وعدم التوسع في الكردون مع وجود قانون ١١٩ الذي لا يسمح بالتوسع الرأسي .

جدول رقم (١) أهم العوامل التي أدت الي التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظتي الغربية والمنوفية

المنوفية			الغربية			الأسباب
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	
١	٩٠	٤٥	٣	٦٠	٣٠	عدم التوسع في الكردون
٢	٨٠	٤٠	١	٩٠	٤٥	زيادة عدد السكان وعدم وجود مساكن جديدة
٣	٦٠	٣٠	٢	٨٠	٤٠	قانون ١١٩ وعدم السماح بالتوسع الرأسي
م٢	٨٠	٤٠	م٢	٨٠	٤٠	عدم توفير ظهير صحراوي للتوسع في المساكن
%٧٧.٥			%٧٧.٥			المتوسط العام (%)

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

ثانيا: التوزيع العددي والنسبي للزراع المبحوثين وفقا لدرجات السن :نلاحظ من الجدول بأن الفئة العمرية (٣٠-٤٠) في محافظة المنوفية اكثر تعديا بنسبة ٢٠% عن محافظة الغربية بنسبة ١٠% وان الفئة العمرية (٤١-٥٠) في محافظة الغربية أقل تعديا بنسبة ٥٠% عن محافظة المنوفية بنسبة ٦٠% وأما الفئة العمرية (٥١-٨٠) في محافظة الغربية اكثر تعديا بنسبة ٤٠% عن محافظة المنوفية بنسبة ٢٠%، وهذا يتفق مع دراسة (سلمان، ٢٠٠٥)، في أن الفئة العمرية ما بين (٤١-٥٠) سنة في محافظة الغربية بنسبة (٤٠%) أكثر في حالات التعدي على الأراضي الزراعية عن نظيرتها في محافظة المنوفية بنسبة (٤٥%).

جدول رقم (٢) التوزيع العددي والنسبي للزراع المبحوثين وفقا لدرجات السن بمحافظتي الغربية والمنوفية

المنوفية			الغربية			فئات سن المبحوث		
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار
٣	١٥	١٥	٢	٢٠	١٠	٣	١٠	٥
١	٥٥	٥٥	١	٦٠	٣٠	١	٥٠	٢٥
٢	٣٠	٣٠	م٢	٢٠	١٠	٢	٤٠	٢٠
%١٠٠			%١٠٠			%١٠٠		

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

ثالثا: التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعدين على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وفقا للحالة الاجتماعية : تبين من الجدول بأن حالة (متزوج) في محافظة الغربية أكثر تعديا بنسبة ٤٠% عن محافظة المنوفية بنسبة ٣٠% وان حالة (اعزب) في محافظة الغربية اقل تعديا بنسبة ١٠% عن محافظة المنوفية بنسبة ٤٠% وان حالة (ارمل) متساوية التعدي بنسبة ١٠% في محافظة الغربية و محافظة المنوفية بنسبة ١٠% وان حالة (مطلق) اكثر تعديا في محافظة الغربية بنسبة ٤٠% عن محافظة المنوفية بنسبة ١٠%، وهذا يتفق مع دراسة (السيد، ٢٠٢٠)، في أن الأفراد (المتزوجين) المتعدين على الأراضي الزراعية في محافظة الغربية بنسبة (٣٠%) أكثر تعديا عن محافظة المنوفية بنسبة (٢٠%).

جدول رقم (٣) التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وفقاً للحالة الاجتماعية

الإجمالي			المنوفية			الغربية			الحالة الاجتماعية
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	
١	٣٥	٣٥	٢	٣٠	١٥	١	٤٠	٢٠	متزوج
٢	٢٥	٢٥	١	٤٠	٢٠	٢	١٠	٥	أعزب
٣	١٠	١٠	٣	١٠	٥	٣	١٠	٥	أرمل
٣	٢٥	٢٥	٣	١٠	٥	١	٤٠	٢٠	مطلق
%١٠٠			%١٠٠			%١٠٠			الإجمالي

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

رابعاً: التوزيع العددي والنسبي للزراع المبحوثين وفقاً للنوع الاجتماعي: تبين من جدول (٤) بأن حالة (ذكر) في محافظة الغربية أكثر تعدياً بنسبة ٧٠% عن المنوفية بنسبة ٦٠% وأن حالة (أنثى) بالغربية أقل تعدياً بنسبة ٣٠% عن المنوفية بنسبة ٤٠% ومن هنا نلاحظ أن النوع الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على التعدي على الأراضي الزراعية، وهذا يتفق مع دراسة (سلمان، ٢٠٠٥)، بأن نسبة الذكور المتعددين على الأراضي الزراعية في محافظة الغربية بنسبة (٦٠%) أكثر تعدياً عن محافظة المنوفية بنسبة (٥٠%).

جدول رقم (٤) بيان التوزيع العددي والنسبي للزراع المبحوثين وفقاً للنوع الاجتماعي

الإجمالي			المنوفية			الغربية			النوع الاجتماعي
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	
١	٦٥	٦٥	١	٦٠	٣٠	١	٧٠	٣٥	ذكر
٢	٣٥	٣٥	٢	٤٠	٢٠	٢	٣٠	١٥	أنثى
%١٠٠			%١٠٠			%١٠٠			الإجمالي

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

خامساً: التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية وفقاً لدرجات الحيابة الزراعية: يتضح من الجدول (٥) بأن الحيازات الصغيرة (٦-٧٢) قيراط أقل تعدياً في الغربية بنسبة ٦٠% عن المنوفية بنسبة ٧٠% وأن الحيازات المتوسطة (٧٣-١٣٩) قيراط أكثر تعدياً بنسبة ٣٠% للغربية عن المنوفية بنسبة ٢٠% وأن الحيازات الكبيرة (٢٠٦-١٤٠) قيراط متساوية بين المحافظتين الغربية والمنوفية بنسبة ١٠%، وهذا يتفق مع دراسة (سلمان، ٢٠٠٥)، بأن الحيازات الصغيرة (٦-٧٢) قيراط في محافظة الغربية بنسبة (٥٠%) أقل تعدياً عن محافظة المنوفية بنسبة (٦٠%).

جدول رقم (٥) بيان التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وفقاً لدرجات الحيابة الزراعية

عدد		المنوفية		الغربية		فئات الحيابة الزراعية
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
٦٥	٦٥	٧٠	٣٥	٦٠	٣٠	صغيرة (٦-٧٢) قيراط
٢٥	٢٥	٢٠	١٠	٣٠	١٥	متوسطة (٧٣-١٣٩) قيراط
١٠	١٠	١٠	٥	١٠	٥	كبيرة (٢٠٦-١٤٠) قيراط
%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		الإجمالي

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

سادسا: التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية وفقا لدرجات التعليم: تبين من جدول (٦) بأن حالة (أمي) متساوية في حالة التعدي بين الغربية والمنوفية بنسبة ٢٠% وأن حالة (يقرأ ويكتب) أقل تعد بنسبة ٢٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٤٠% وحالة (مؤهل متوسط) أقل في التعدي بنسبة ٢٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٢٦% وأن حالة (مؤهل جامعي) أكثر تعديا بنسبة ٣٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٨% وأن حالة (دكتورة) أكثر تعد بنسبة ١٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٦%، وهذا يتفق مع دراسة (السيد ٢٠٢٠)، بأن حالة (مؤهل عالي) في محافظة الغربية بنسبة (٢٠%) أكثر تعديا على الأراضي الزراعية عن محافظة المنوفية بنسبة (٤%).

جدول رقم (٦) بيان التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وفقا لدرجات تعليم المبحوث

الإجمالي		المنوفية			الغربية			فئات درجة تعليم المبحوث	
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	
٣	٢٠	٢٠	٣	٢٠	١٠	٢	٢٠	١٠	أمي
١	٣٠	٣٠	١	٤٠	٢٠	٢	٢٠	١٠	يقرأ ويكتب
٢	٢٣	٢٣	٢	٢٦	١٣	٢	٢٠	١٠	مؤهل متوسط
٤	١٩	١٩	٤	٨	٤	١	٣٠	١٥	مؤهل عالي
٥	٨	٨	٥	٦	٣	٣	١٠	٥	دكتوره
%١٠٠		١٠٠	%١٠٠		٥٠	%١٠٠		٥٠	الإجمالي

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

سابعا: التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية وفقا للمهنة الزراعية: يعكس جدول (٧) بان مهنة (زراعة فقط) أكثر تعدي بنسبة ٤٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٣٠% وأن مهنة (عمل حكومي) أقل تعديا بنسبة ٣٠% في الغربية عن المنوفية بنسبة ٤٠% وأن مهنة (زراعة + عمل خاص) متساوية من حيث التعدي بين الغربية والمنوفية بنسبة ٣٠%، وهذا يتفق مع دراسة (السيد ٢٠٢٠)، بأن الأشخاص الذين مهنتهم (عمل حكومي) في محافظة الغربية بنسبة (١٠%) أقل تعديا على الأراضي الزراعية عن محافظة المنوفية بنسبة (٣٠%).

جدول رقم (٧) بيان التوزيع العددي والنسبي للأفراد المتعددين على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وفقا للمهنة

الإجمالي		المنوفية			الغربية			المهنة	
الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	الترتيب	%	التكرار	
١	٣٥	٣٥	٢	٣٠	١٥	١	٤٠	٢٠	زراعة فقط
م	٣٥	٣٥	١	٤٠	٢٠	٢	٣٠	١٥	عمل حكومي
٢	٣٠	٣٠	م	٣٠	١٥	م	٣٠	١٥	زراعة + عمل خاص
%١٠٠		١٠٠	%١٠٠		٥٠	%١٠٠		٥٠	الإجمالي

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

ثامنا: المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على قرار البناء على الأراضي الزراعية: تبين من جدول (٨) بأن ارتفاع الكثافة السكانية بالمدا أكثر تأثيرا على اتخاذ قرار البناء على الأراضي الزراعية بنسبة ٩٠% وأن تحديد مدة إيجار للوحدات السكنية ٨٠% وتدنى النظرة للعمل الزراعي بنسبة ٧٠% وتساوت زيادة عدد أفراد الأسرة والرغبة في تخصيص سكان مستقل لكل منهم وثقافة وارد من الخارج نتيجة الهجرة الخارجية و بائع الأراضي الزراعية أو يقوم ببناء مبنى عليها بنسبة ٦٠% وأخيرا أرغب في امتلاك مسكن بنسبة ٥٠% وتبين بأن المتوسط العام بمدى معرفته بها بلغت نسبة (٣٨.٥٧%) عن عدم معرفته بها بنسبة (١١.٤٣%) وأن المتوسط العام بمدى تأثيرها على اتخاذ قراره بالبناء على الأراضي الزراعية بنسبة (٣٣.٥٧%)، وهذا يتفق مع دراسة (عبدالمحسن، ٢٠١٢) جاء المتوسط العام بنسبة (٢٥%) لمدى معرفته بها، وتساوت زيادة عدد أفراد الأسرة والرغبة في تخصيص سكان مستقل لكل منهم وثقافة وارد من الخارج نتيجة الهجرة الخارجية و بائع الأراضي الزراعية أو يقوم ببناء مبنى عليها بنسبة ٣٠%.

المتغيرات الاجتماعية: ينتظر أن يكون لها تأثير على قراره بالبناء على الأرض الزراعية

جدول رقم (٨) بيان التوزيع العددي وفقا للمتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على قراره بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظتي الغربية والمنوفية

م	المتغير	مدى معرفته بها			مدى تأثيرها على اتخاذ قراره بالبناء على الأرض الزراعية		
		اعرف	لا اعرف	%	لم تؤثر	لم تؤثر على قرارى	%
١	زيادة عدد أفراد الأسرة والرغبة في تخصيص سكن مستقل لكل منهم.	٤٠	١٠	٢٠	٣٠	٦٠	٣٠
٢	تحديد مدة إيجار الوحدات السكنية	٣٠	٢٠	٤٠	٤٠	٨٠	١٠
٣	تدنى النظرة للعمل الزراعي	٤٥	٥	١٠	٣٥	٧٠	٢٠
٤	ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن والقرى	٣٥	١٥	٣٠	٤٥	٩٠	٦
٥	ثقافة واردة من الخارج نتيجة الهجرة الخارجية	٤٥	٥	١٠	٣٠	٦٠	٢٠
٦	ارغب في امتلاك مسكن	٤٥	٥	١٠	٢٥	٥٠	٣٠
٧	بائع الأرض الزراعية باع ليه وكان يعلم جيدا بأنى سأقوم بإقامة مبنى عليها	٣٠	٢٠	٤٠	٣٠	٦٠	٢٠
	المتوسط العام(%)	٣٨.٥٧%	١١.٤٣%	٣٣.٥٧%	٩.٧١%	٦.٧١%	

المصدر: استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

تاسعا: المتغيرات الإدارية وتأثيرها على قرار البناء على الأراضي الزراعية: نلاحظ من الجدول عدم وجود متخللات مباني بالمدن أكثر تأثير على اتخاذ القرار بالبناء على الأراضي الزراعية بنسبة ٤٥% وعدم تطبيق أحكام قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة على المباني بالريف بنسبة ٩٠% وجاء عدم تطبيق أحكام قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة على المباني بالريف بنسبة (٨٠%)، وجاءت النسب متساوية بين كل من تعدد الجهات المشرفة على حماية الأراضي الزراعية بالريف بنسبة (٧٠%)، وجاءت النسب متساوية بين كل من تعدد الجهات المشرفة على حماية الأراضي الزراعية وعدم وجود أراضي فضاء غير زراعية بالمدن والقرى يمكن البناء عليها و عدم وجود امتداد عمراني كظهير صحراوي بنسبة (٦٠%) وجاء ضعف وعدم احترام القوانين التي تمنع أو تحد من البناء على الأراضي الزراعية بنسبة ٥٠%، وأن المتوسط العام المراد معرفته بها بنسبة (٣٨.٥٧%) عن عدم معرفته بها بنسبة (١١.٤٣%) وأن المتوسط العام

لمدى تأثيرها على اتخاذ قرارة بالبناء على الأرض الزراعية بنسبة (٣٣.٥٧%)، وهذا يتفق مع دراسة (السيد ٢٠٢٠)، كما أن ضعف وعدم احترام القوانين التي تمنع أو تحد من البناء على الأراضي الزراعية بنسبة ٢٥%، كلا من تعدد الجهات المشرفة على حماية الأراضي الزراعية وعدم وجود أراضي فضاء غير زراعية بالمدن والقرى يمكن البناء عليها وعدم وجود امتداد عمراني كظهير صحراوي بنسبة ٣٠%.

المتغيرات الإدارية: ينتظر أن يكون لها تأثير على قراره بالبناء على الأرض الزراعية:

جدول رقم (٩) بيان التوزيع العددي وفقا للمتغيرات الإدارية وتأثيرها على قرار البناء على الأراضي الزراعية بمحافظتي الغربية والمنوفية

م	المتغير	مدى معرفته بها				مدى تأثيرها على اتخاذ قراره بالبناء على الأرض الزراعية			
		اعرف	%	لا اعرف	%	أثرت	%	لم تؤثر	%
١	تعدد الجهات المشرفة على حماية الأرض الزراعية	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٣٠	٦٠	١٥	٣٠
٢	عدم تطبيق أحكام قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة على المباني بالريف	٣٠	٦٠	٢٠	٤٠	٤٠	٨٠	٥	١٠
٣	عدم تطبيق قانون تنظيم المباني بالريف	٤٥	٩٠	٥	١٠	٣٥	٧٠	١٠	٢٠
٤	عدم وجود متخللات مباني بالمدن	٣٥	٧٠	١٥	٣٠	٤٥	٩٠	٣	٦
٥	عدم وجود أراضي فضاء غير زراعية بالمدن والقرى يمكن البناء عليها	٤٥	٩٠	٥	١٠	٣٠	٦٠	١٠	٢٠
٦	ضعف وعدم احترام القوانين التي تمنع أو تحد من البناء على الأرض الزراعية	٤٥	٩٠	٥	١٠	٢٥	٥٠	١٥	٣٠
٧	عدم وجود امتداد عمراني كظهير صحراوي	٣٠	٦٠	٢٠	٤٠	٣٠	٦٠	١٠	٢٠
	المتوسط العام (%)	٣٨.٥٧%	١١.٤٣%	٣٣.٥٧%	٩.٧١%	٦.٧١%			

المصدر: استمارات استبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

عاشرا : المتغيرات الاقتصادية وأثارها على قرار إقامة المباني على أراضي زراعية : تبين من الجدول (١٠) بان الارتفاع الكبير لأسعار الأراضي الزراعية وخاصة القريبة من الكتلة السكانية نسبتها عالية بنسبة ٩٠% وتأثيرها على قرار إقامة المباني على الأراضي الزراعية مرتفعة عن الحالات الأخرى ويتساوى كلا من ارتفاع أسعار السكن العائلي مع انخفاض دخل الأسرة وارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية بنسبة ٨٠% من الحالات الأخرى واقل نسبة تكون ٢٠% على حالة لم تدفع ضرائب على تجارة الأراضي الزراعية وأن المتوسط العام للمتغيرات الاقتصادية بلغت نسبة (٦١.٣٣%) لها تأثير على قراره في إقامة المبنى على أرض زراعية، وهذا يتفق مع دراسة (عبدالمحسن ٢٠١٢)، الارتفاع الكبير لأسعار الأراضي الزراعية وخاصة القريبة من الكتلة السكانية نسبتها عالية بنسبة ٩٠% وتأثيرها على قرار إقامة المباني على الأراضي الزراعية مرتفعة عن الحالات الأخرى .

المتغيرات الاقتصادية: المتغيرات الاقتصادية التي ينتظر أن يكون لها تأثير على قرار في إقامة المبنى على أرض زراعية:

جدول رقم (١٠) بيان التوزيع العددي وفقا للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على قرار في إقامة المبنى على أرض زراعية بمحافظة الغربية والمنوفية

الترتيب	المتوسط المرجح	لا		محايد		نعم		المتغيرات
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
٦	٢.٤٠	٢٠	١٠	٢٠	١٠	٦٠	٣٠	ارتفاع أجور العمالة الزراعية
٢	٢.٧٤	٦	٣	١٤	٧	٨٠	٤٠	ارتفاع أسعار السكن العائلي مع انخفاض دخل الأسرة
٦م	٢.٦٠	١٠	٥	٢٠	١٠	٧٠	٣٥	ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي
٣	٢.٧٢	٨	٤	١٢	٦	٨٠	٤٠	ارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية
٧	٢.٣٠	٢٠	١٠	٣٠	١٥	٥٠	٢٥	انخفاض العائد من العمل الزراعي
٧م	٢.٣٠	٣٠	١٥	١٠	٥	٦٠	٣٠	الغاء التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية
٤	٢.٦٨	٦	٣	٢٠	١٠	٧٤	٣٧	الغاء الدعم على الإنتاج الزراعي
١	٢.٨٦	٤	٢	٦	٣	٩٠	٤٥	الارتفاع الكبير لأسعار الأراضي الزراعية خاصة القريبة من الكتلة السكانية
٥	٢.٦٤	٨	٤	٢٠	١٠	٧٢	٣٦	رفع ضريبة الأطيان الزراعية
٦م	٢.٤٠	٢٠	١٠	٢٠	١٠	٦٠	٣٠	انخفاض سعر الفائدة على الودائع بالبنوك
٨	١.٨٠	٥٠	٢٥	٢٠	١٠	٣٠	١٥	تحويلات العاملين بالخارج
٧م	٢.٣٠	٢٠	١٠	٣٠	١٥	٥٠	٢٥	عائد تأجير السكن اعلى بكثير من دخل اى نشاط آخر
٩	١.٥٤	٦٦	٣٣	١٤	٧	٢٠	١٠	لم تدفع ضرائب على تجارة الأرض الزراعية
		%٢٠.٦٢		%١٨.١٥		%٦١.٣٣		المتوسط العام (%)

المصدر: استمارات استبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

خاصة ببائع الأرض المقام عليها المبنى أو السمسار: يتبين من جدول (١١) بأن المتوسط العام بنسبة (٧٠%) لرأى بائع الأرض الزراعية المقام عليها مبنى في منع البناء على الأرض الزراعية مستقبلا بأن ارتفاع الضريبة على الأطيان الزراعية رقم (١) وان لا يوجد ضريبة مبيعات على الأرض الزراعية رقم (٢) وأن كلا من إلغاء الدورة الزراعية و أنا بعت أراضي وقسمتها للبناء عليها ومحدث حس ولم يوقع على أي جزء و مشترى الأرض الزراعية منى كان يعلم بأن الغرض هو إقامة مبنى عليها رقم (٣) بالتساوي.

جدول رقم (١١) رأى بائع الأرض الزراعية المقام عليها مبنى في منع البناء على الأرض الزراعية مستقبلا
بمحافظة الغربية والمنوفية:

م	العبارة	نعم		محايد		لا		المتوسط المرجح	الترتيب
		العدد	%	العدد	%	العدد	%		
١	علشان سعرها ارتفع جدا	٣٠	٦٠	١٥	٣٠	٥	١٠	٢.٥٠	٥
٢	ارتفاع الضريبة على الأطنان الزراعية	٤٠	٨٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٣.٠٠	١
٣	الأرض رجعت ليه من المستأجر وانا مهنتي مكنتش الزراعة	٢٥	٥٠	١٥	٣٠	١٠	٢٠	٢.٣٠	٧
٤	الأرض معدت بتجيب إنتاج كويس زي الأول	٢٥	٥٠	٢٠	٤٠	٥	١٠	٢.٤٠	٦
٥	الغاء الدورة الزراعية	٤٠	٨٠	٥	١٠	٥	١٠	٢.٧٠	٣
٦	الغاء الدعم الإنتاج الزراعي	٣٠	٦٠	١٠	٢٠	١٠	٢٠	٢.٤٠	٦م
٧	الغاء التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية	٣٥	٧٠	١٠	٢٠	٥	١٠	٢.٦٠	٤
٨	مفيش ضريبة مبيعات على الأرض الزراعية	٤٥	٩٠	٣	٦	٢	٤	٢.٨٦	٢
٩	أرضي كانت مجاورة للكثلة السكنية وبعثها بأعلى سعر كنت أتخيله للمتر	٣٥	٧٠	٥	١٠	١٠	٢٠	٢.٥٠	٥م
١٠	أنا بعت أرضي وقسمتها للبناء عليها ومحدث حس ولم يوقع على أي جزء	٤٠	٨٠	٥	١٠	٥	١٠	٢.٧٠	٣م
١١	مهنة الزراعة أصبحت مهنة غير محترمة اجتماعيا	٣٥	٧٠	٥	١٠	١٠	٢٠	٢.٥٠	٥م
١٢	مشتري الأرض الزراعية منى كان يعلم بأن الغرض هو إقامة مبنى عليها	٤٠	٨٠	٥	١٠	٥	١٠	٢.٧٠	٣م
	المتوسط العام (%)		٧٠%		١٧%		١٣%		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الحادي عشر: متغيرات خاصة بتحديث الحياة في الريف والتي ينتظر أن يكون لها تأثير على قرار إقامة المباني على أراضي زراعية: ويتضح من جدول (١٢) بأن حالة توافر التيار الكهربائي بالقرية نسبته عالية بنسبة ٤٠% وتأثيره مرتفع على قرار إقامة المباني على الأراضي الزراعية عن غيرها من الحالات الأخرى وتتساوى نسبة ٣٠% من حالات تعدد وسهولة وسائل المواصلات بين القرى وعالمها الخارجي وتوافر المياه الصالحة للاستخدام الآدمي بالقرية وتوافر الخدمات التعليمية بالقرية، بينما الطرق المؤدية للقرية ومدخلها ممهدة ومرصوفة بنسبة (٢٥%)، وانخفاض بنسبة ٢٠% من توافر الخدمات الصحية بالقرية على اتخاذ قرار إقامة المباني على الأراضي الزراعية وأن المتوسط العام بلغ نسبة (٣٦.٢٩%) لمدى معرفته بها عن عدم معرفته بها بنسبة (١٣.٧١%) وأن المتوسط العام بلغ نسبة (٢٨.٥٧%) لمدى تأثيرها على اتخاذ قراره بالبناء على الأرض الزراعية، وهذا يتفق مع دراسة (عبدالمحسن، ٢٠١٢)، توافر التيار الكهربائي بالقرية نسبته عالية بنسبة ٨٠% وتأثيره مرتفع على قرار إقامة المباني على الأراضي الزراعية عن غيرها من الحالات الأخرى تتساوى نسبة ٦٠% من حالات تعدد وسهولة وسائل المواصلات بين القرى وعالمها الخارجي وتوافر المياه الصالحة للاستخدام الآدمي بالقرية.

المتغيرات الخاصة بتحديث الحياة في الريف: بتحديث الحياة في الريف والتي ينتظر أن يكون لها تأثير على قراره في إقامة مبنى على أرض زراعية:

جدول رقم (١٢) بيان التوزيع العددي وفقا للمتغيرات الخاصة بتحديث الحياة في الريف بمحافظة الغربية والمنوفية

م	المتغير	مدى معرفته بها				مدى تأثيرها على اتخاذ قراره بالبناء على الأرض الزراعية			
		اعرف %	لا اعرف %	أثرت %	لم تؤثر %	لم تؤثر على قراري %	لم تؤثر على قراري %	أثرت %	لم تؤثر %
١	تعدد وسهولة وسائل المواصلات بين القرية وعالمها الخارجي	٤٠	٨٠	٢٠	٣٠	٣٠	٣٠	٢٠	١٠
٢	الطرق المؤدية للقرية ومدخلها ممهدة ومرصوفة	٣٥	٧٠	٣٠	٢٥	٢٥	١٨	٣٦	٧
٣	توافر التيار الكهربائي بالقرية	٤٥	٩٠	١٠	٤٠	٤٠	٦	١٢	٤
٤	توافر المياه الصالحة للاستخدام الأدمي بالقرية	٤٣	٨٦	١٤	٣٠	٣٠	١٤	٢٨	٦
٥	توافر الخدمات التعليمية بالقرية (ابتدائي - إعدادي ...)	٣٦	٧٢	٢٨	٣٠	٣٠	١٧	٣٤	٣
٦	توافر الخدمات الصحية بالقرية (وحدة صحية أو مستشفى وعيادات).	٣٠	٦٠	٤٠	٢٠	٢٠	٢٢	٤٤	٨
٧	توافر وسائل الاتصال بالقرية	٢٥	٥٠	٥٠	٢٥	٥٠	٢٣	٤٦	٢
	المتوسط العام (%)	٣٦.٢٩	١٣.٧١	٢٨.٥٧	١٥.٧١	٥.٧١			

المصدر: استمارات استبيان خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الثاني عشر: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الاقتصادية :

يوضح جدول (١٣) بان عمر المبحوث وعدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع والمشتغلين بالزراعة ذات علاقة ارتباطية موجبة معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠١ وأن النوع الاجتماعي والحالة التعليمية ذات علاقة ارتباطية معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠٥ بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية.

جدول رقم (١٣) العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الاقتصادية

رقم	المتغير	معامل الارتباط البسيط
١	عمر المبحوث	٠.٣٦٥*
٢	النوع الاجتماعي	٠.١٧٦*
٣	الحالة الاجتماعية	٠.١٠٤-
٤	وفقا للمهنة	٠.٠١٧-
٥	الحالة التعليمية	٠.١٥٧*
٦	الحيازة الزراعية	٠.٢٦٨-
٧	عدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع	٠.٣٧٢**
٨	عدد أفراد الأسرة المشتغلين بالزراعة	٠.٣٧٢**
٩	متوسط الدخل المزرعي	٠.٠١١-

** معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠١ * معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠٥

المصدر: بيانات البحث الميدانية

الثالث عشر: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الاجتماعية :

يتبين من جدول (١٤) بأن عمر المبحوث والنوع الاجتماعي وعدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع والمشتغلين بالزراعة ذات علاقة ارتباطية موجبة معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠٥٠ بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية.

جدول رقم (١٤) العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الاجتماعية

رقم	المتغير	معامل الارتباط البسيط
١	عمر المبحوث	٠.٢٣٣
٢	النوع الاجتماعي	*٠.٢١٢
٣	الحالة الاجتماعية	-٠.١٢٥
٤	وفقا للمهنة	٠.١١٧
٥	الحالة التعليمية	-٠.١٣٦
٦	عدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع	*٠.٢٩١
٧	عدد أفراد الأسرة المشتغلين بالزراعة	*٠.٢٩١
٨	متوسط الدخل المزرعي	٠.٠٤٧

**معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠١ معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠٥
المصدر : بيانات البحث الميدانية

الرابع عشر: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الإدارية :

يعكس جدول (١٥) بأن الحياة الزراعية ذات علاقة ارتباطية موجبة معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠١ وأن عدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع والمشتغلين بالزراعة ذات علاقة ارتباطية معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠٥٠ بالنسبة للمتغيرات الإدارية.

جدول رقم (١٥) العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغيرات الإدارية

رقم	المتغير	معامل الارتباط البسيط
١	عمر المبحوث	٠.٠٧٠
٢	النوع الاجتماعي	٠.٠٤٨
٣	الحالة الاجتماعية	-٠.٠٨٠
٤	الحالة التعليمية	٠.٠٥٢
٥	الحياة الزراعية	**٠.٣٢٥
٦	عدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع	*٠.٢٦٢
٧	عدد أفراد الأسرة المشتغلين بالزراعة	*٠.٢٦٢
٨	متوسط الدخل المزرعي	-٠.٠٦

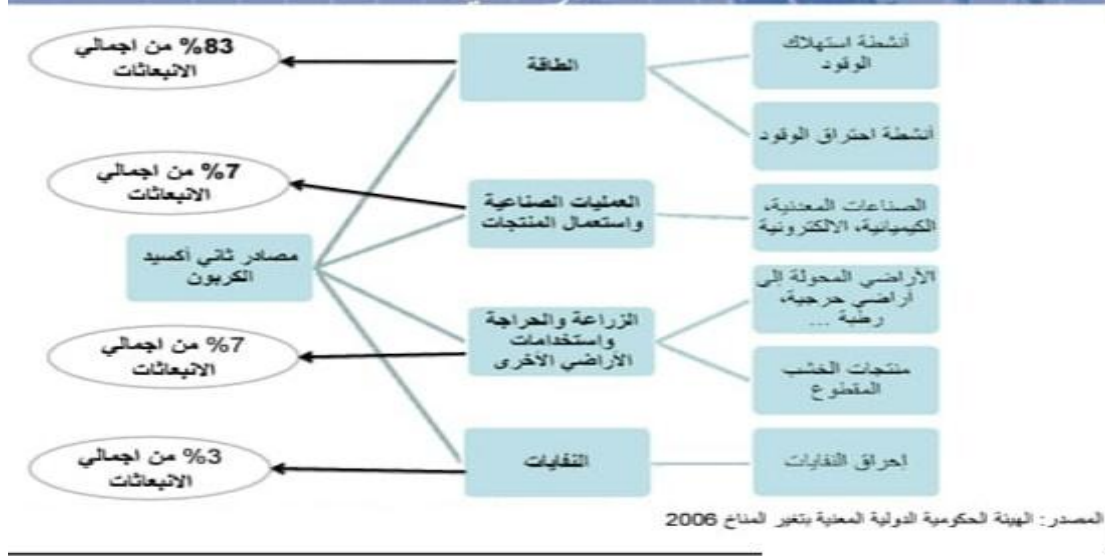
**معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠١ *معنوي على مستوى احتمالي ٠.٠٥
المصدر : بيانات البحث الميدانية

الخامس عشر: أثر التعدي على الاراضى الزراعية على زيادة الانبعاثات الكربونية

تتنوع إمكانات عزل الكربون للاراضى الزراعية على نطاق واسع بناء على عوامل مثل نوع المحاصيل وممارسات الإدارة وصحة التربة ويمكن لاراضى المحاصيل عزل حوالى ٠.٠٤٢ الى ٠.٢١ طن متري من الكربون للقدان في السنة ومن الضروري ملاحظة ان هذه التقديرات عبارة عن متوسطات تقريبية ويمكن ان تختلف معدلات عزل الكربون الفعلية بشكل كبير بناء على الظروف المحلية وممارسات إدارة الاراضى بالإضافة الى ذلك ، تستند التقديرات الواردة أعلاه الى معدلات عزل الكربون الحالية وقد تتأثر الإمكانات بعوامل مثل تغير المناخ والتغيرات في استخدام الاراضى وإدارة التربة في المستقبل، حيث يبلغ اجمالى انبعاثات الكربون لعام ٢٠٢٢ والتي تشمل إزالة

الغابات والتغيرات الأخرى في استغلال الاراضى حوالى ٤٠.٩ مليار طن بزياده طفيفة عن عام ٢٠٢١ ومايقرب من ٤٠.٦ مليار طن المنبعثه قبل فتره الجائحه عام ٢٠١٩ (Earth System Science Data,2022).

نسبة الانبعاثات الكربونية من الأنشطة المختلفة في مؤتمر تغير المناخ ٢٠٠٦ UN ESCWA



حيث أن نسبة انبعاثات الكربون في مصر تبلغ حوالى ٣٢٥ مليون طن من ثانى أكسيد الكربون المكافئ ونسبة البناء والتشييد تبلغ حوالى ٣٨% اى حوالى ١٢٣,٥٠٠ مليون طن CO₂ حيث ان اجمالى المباني على مستوى الجمهورية في الريف تبلغ حوالى ١١,٣٨٤,٤١٥ مبنى وتمثل انبعاثات الكربون منها حوالى ٨٦,٨٦٨,٦٩١ طن CO₂ وان اجمالى المباني على مستوى محافظة الغربية في الريف قبل التعدي على الاراضى الزراعية حوالى ٦٩٠,١٦٤ مبنى ونسبة انبعاثات الكربون منها بلغت حوالى ٥,٢٦٦,٢٩١ طن CO₂ بينما تبلغ اجمالى المباني على مستوى محافظة الغربية في الريف بعد التعدي على الاراضى الزراعية حوالى ٦٩٢,٩٦١ مبنى ونسبة انبعاثات الكربون منها بلغت حوالى ٥,٢٨٧,٦٣٣ طن CO₂ اى الفرق بين قبل التعدي وبعد التعدي على الاراضى الزراعية من انبعاثات الكربون حوالى ٢١,٣٤٢ طن CO₂ اى بتكلفة حوالى ١,٦٠٠,٦٥٠ دولار بينما في محافظة المنوفية فان اجمالى المباني قبل التعدي على الاراضى الزراعية تبلغ حوالى ٦٣٥,٥٢٨ مبنى ونسبة انبعاثات الكربون منها بلغت حوالى ٤,٨٤٩,٣٩١ طن CO₂ بينما بعد التعدي على الاراضى الزراعية بلغت اجمالى المباني حوالى ٨٦٥.٧٧٢ مبنى ونسبة انبعاثات الكربون منها بلغت حوالى ٦,٦٠٦,٢٦٦ طن CO₂ اى الفرق بين قبل التعدي وبعد التعدي على الاراضى الزراعية من انبعاثات الكربون حوالى ١,٧٥٦,٨٧٥ طن CO₂ اى بتكلفة حوالى ١٣١,٧٦٥,٦٢٥ دولار (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٢).

الخلاصة

ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية لها مردود سلبي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا على الفرد والمجتمع ويجب التصدي لها باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والسماح بالتمدد الزراعي في الظهير الصحراوي لكل محافظة لتعويض ما تم فقده من الأراضي الزراعية وتمثل مشكلة الدراسة في استمرار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء وتحويلها من الاستخدام الزراعي الى استخدامات أخرى غير زراعية بالرغم من وجود تشريع زراعي يجرمها والذي لا يخضع حاليا للمتعدى على الأراضي الزراعية مما يهدد بتوسيع الفجوة الغذائية والعجز، لذا هدف البحث إلى إجراء تحليل اقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية ودراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتعدى على الأراضي الزراعية ودراسة اهم صفات المتعدى على الأراضي الزراعية وأهم صور التعدي على الأراضي الزراعية وتحديد أسباب ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية والغربية وعرض بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في حماية الأراضي الزراعية ، والحفاظ عليها وتقليل ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، وجاءت اهم النتائج في زيادة التعدي على الأراضي الزراعية لمحافظة الغربية بنسبة (٧٧.٥%) متساوية مع محافظة المنوفية بنسبة (٧٧.٥%). بأن الفئة العمرية ما بين (٥٠-٤١) سنة في محافظة الغربية بنسبة (٥٠%) اقل في حالات التعدي على الأراضي الزراعية عن نظيرتها في محافظة المنوفية بنسبة (٦٠%)، بان عمر المبحوث وعدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع والمشتغلين بالزراعة ذات علاقة ارتباطية موجبة معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠١ وان النوع الاجتماعي والحالة التعليمية ذات علاقة ارتباطية معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠٥ بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية، وبان عمر المبحوث والنوع الاجتماعي وعدد أفراد الأسرة الذي يعولهم المزارع والمشتغلين بالزراعة ذات علاقة ارتباطية موجبة معنوية على مستوى احتمالي ٠.٠٥ بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية، وان نسبة التعدي على الاراضى الزراعية بمحافظة المنوفية اكبر من محافظة الغربية وبالتالي انبعاثات الكربون في محافظة المنوفية اكبر من محافظة الغربية ويوصى البحث بضرورة منع البناء نهائيا على الأراضي الزراعية بقوة القانون وعمل البدائل المناسبة لذلك ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في الحفاظ على ثروة الأراضي الزراعية وعدم التدهور النوعي لها، وبضرورة العمل على إيجاد حلول لمشاكل الإسكان سواء عن طريق إنشاء مساكن للشباب بأسعار مناسبة، خاصة بالأراضي الصحراوية، أو العمل على سن قانون للإيجارات الحديثة وتحديد جهة لتحديد القيمة الإيجارية، والمدة لعدم استغلال صاحب العقار للسكان كما نراه الآن إنشاء وتفعيل جهاز قادر على التصدي للاعتداء على الأراضي الزراعية، وتغليظ العقوبات لمن يخالف ذلك عدم توصيل المرافق للمباني على الأراضي الزراعية لتتعدم القيمة الاقتصادية للمبنى مما يخفض من تلك الظاهرة.

توصيات الدراسة

- ١- ضرورة منع البناء نهائيا على الأراضي الزراعية بقوة القانون وعمل البدائل المناسبة لذلك.
- ٢- ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في الحفاظ على ثروة الأراضي الزراعية وعدم التدهور النوعي لها.
- ٣- ضرورة العمل على إيجاد حلول لمشاكل الإسكان سواء عن طريق إنشاء مساكن للشباب بأسعار مناسبة، خاصة بالأراضي الصحراوية، أو العمل على سن قانون للإيجارات الحديثة وتحديد جهة لتحديد القيمة الإيجارية، والمدة لعدم استغلال صاحب العقار للسكان كما نراه الآن من إنشاء وتفعيل جهاز قادر على التصدي للاعتداء على

- الأراضي الزراعية، وتغليظ العقوبات لمن يخالف ذلك عدم توصيل المرافق للمباني على الأراضي الزراعية لتتعدم القيمة الاقتصادية للمبنى مما يخفض من تلك الظاهرة.
- ٤- ضرورة توصيل كافة المرافق من مياه وإنارة وخلافه بناء على مخالصة نهائية معتمدة من مديرية الزراعة بالمحافظة الكائن بها بعد تقديم الإيصالات الدالة على السداد.
- ٥- تفعيل إدارة الموارد المالية من خلال لجان متخصصة في استصلاح واستزراع الأراضي هدفها زيادة الرقعة الزراعية
- ٦- ضرورة النظر في القوانين السابقة للمباني داخل الحيز العمراني وتبسيط الإجراءات الحكومية

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٠): لمحة إحصائية، العدد الثاني.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٠): نشرة استصلاح الأراضي.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢): نشرة المباني .
- السيد، وفاء أبو النجا محمد (٢٠٢٠): دراسة اقتصادية وبيئية للتعدي على الأراضي الزراعية، مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، المجلد (٤٩) العدد (١): ١٨٣-١٥٣
- السيد، السيد جاد عبد الرحمن، كامل، صلاح الدين محمد الأمين (٢٠١٣): "التعدي على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة الشرقية)"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعيين.
- سلمان، شوقي محمد (٢٠٠٥): مدى فاعلية حماية الرقعة الزراعية في مصر، دراسة تطبيقية على محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم القانون، معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس .
- عبد المحسن، علي (٢٠١٢): التعديات على الأرض الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد (٩٠) العدد (١): ٤٢٠-٣٩٥
- قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ مادة رقم (١).
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠)، التشريعات الزراعية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت www.moa.gov.eg
- وزارة التنمية المحلية (٢٠٢٠)، الإدارة العامة للإدارة المحلية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت www.mld.gov.eg
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠)، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، إدارة الإحصاء.
- الننه، محمد السيد (٢٠٠٣)، الاراضى والجودة البيئية، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، العدد (٤٧٠): ٤٣٤-٤٢٩

Earth System Science Data,(2022)

Georgeson, Lucien, Mark Maslin, and Martyn Poessinouw,(2017):The global green economy: a review of concepts, definition, measurement methodologies and interactions, Department of geography,University college London, Pearson Building, volume4, Issue 1

3-Hardin, Gerald Larson, (2009): Environment Determinism: Broken or viable Perspective? East Tennessee State University, part of the place and Environmental Commons

Lal,R (2004): agricultural activities and the global carbon cycle,nutrient cycling in agroeco system ,70(2)103-116.

UN ESWA (2006): CHANGE CLIMATE

AN ECONOMIC STUDY OF THE ENCROACHMENT ON AGRICULTURAL LAND IN THE GOVERNORATES OF GHARBIA AND MENOUFIA

**Mahmoud E. M. El-Sayed ⁽¹⁾; Thana A. A. Selim ⁽²⁾; Walaa O. A. abd El Hady ⁽³⁾
Yousra Khaled Walid ⁽⁴⁾.**

1) Post, Graduate Student, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University. 2) Department of Agricultural Economic, Faculty of Agriculture, Ain Shams University. 3) Department of Agricultural and Environmental Sciences, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University. 4) Department of Economic, Legal and Administrative Sciences, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University.

ABSTRACT

The delta lands are one of the most fertile agricultural lands and the best types of agricultural land, especially the Nile Delta in Egypt, which makes encroachment on them one of the most dangerous phenomena to which these lands are exposed, and the research problem is the continuation of the phenomenon of encroachment on agricultural land by construction and converting it from agricultural use to other non-agricultural uses despite the existence of agricultural legislation criminalizing it, which is not currently subject to encroachment on agricultural land, which threatens to expand the food gap and deficit, to meet the nutritional needs of the Egyptian consumer now and in the future, and with the increasing encroachment on agricultural land, a wave of warnings about the natural balance appeared, which began to show its imbalance, which called for the need to confront this problem, as many local and international conferences and agreements were held in order to ensure its protection and achieve environmental balance, so its preservation is a very important issue, so the research aimed to conduct an economic analysis of encroachments on agricultural land, and study the most important characteristics of the trespasser on agricultural land and the most important forms of encroachment on agricultural land, and study the current situation of encroachments and removals on agricultural land and identify the economic effects of encroachment on agricultural land and identify the causes and motives of encroachment on agricultural land and problems and obstacles facing agricultural land in the governorates of Menoufia and Gharbia and present some proposals and recommendations that will help protect agricultural land, preserve it and reduce the phenomenon of encroachment on agricultural land, arandom sample of (100) respondents from the governorates of Gharbia and Menoufia respectively, and the data was collected through the questionnaire in the personal interview and the results were as follows: The encroachment on agricultural land of Gharbia Governorate and Menoufia Governorate is equal, and that the high age group in Gharbia Governorate is less in cases of encroachment on agricultural land than its

counterpart in Menoufia Governorate, and that the case of (university qualification) more transgression in the Western than Menoufia and among the factors that most affected the encroachment was the increase in the number of residents and the lack of new housing, the lack of a desert hinterland for the expansion of housing, the category of small land holdings, the multiplicity of authorities supervising the protection of agricultural lands, the non-application of the law regulating buildings in the countryside, the weakness and lack of respect for laws that prevent Limitation of construction on agricultural land, low return from agricultural work, and high tax on agricultural land.

Keywords: encroachment on agricultural lands, legislation and laws, social and economic effects, quality of rural life